تعثر حملة الاعمار وتفاقم مشكلة البطالة

٢-٢ بدر غيلان

من الجدير بالذكر هنا الإشارة أيضاً إلى نتائج المسح الأسري لحالة البطالة والتشغيل في العراق الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء والذي أعلنته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في أوائل هذا العام. حيث تبين أن مستوى البطالة بلغ ٢٨٪ فيما وصل معدل البطالة المقنعة ٢٢٪ وتشمل هذه البطالة أولئك الذين لا يعملون لمدة ٣٥ ساعة في الأسبوع، أو لأنهم لا يمارسون اختصاصاتهم ومهاراتهم.

وقد أظهرت النتائج أن أعلى معدلات البطالة بلغ في محافظة الناصرية ومقداره ٤٦٪ كنتيجة للبطالة الموسمية في النشاط الزراعي ووجد عدد كبير من العسكريين المتطوعين في الجيش العراقي المنحل. تليها محافظة الأنبار بمعدل ٣٣٪ ومحافظة بغداد بمعدل ٣٣٪ أيضاً. في حين ظهر أن أقل معدلات البطالة كانت في محافظة كربلاء ومقدارها ١٤٪ بسبب وجود السياحة الدينية التي وفرت فرص عمل كانت عاملاً في انخفاض معدل البطالة فيها.

في حين أن جمعيات ومنظمات متخصصة كانت قد قدرت مستوى البطالة في العراق بنسبة ٧٠٪ شكل فيها موظفو الوزارات والدوائر المنحلة نسبة عالية جداً بعد أن فقدوا وظائفهم السابقة بقرارات من الإدارة المدنية المؤقتة للاحتلال.

وهذه النسبة بحسب تقديراتهم تشير إلى أن عدد العاطلين يصل إلى نحو (٨) ملايين عاطل عن العمل في ظل أجواء أمنية غير مستقرة وتعثر مشاريع إعادة الإعمار وعزوف الشركات العربية والأجنبية عن المباشرة بتنفيذ عقودها التي وقعتها مع الجهات العراقية المختصة والتي كان من الممكن أن توفر فرص عمل للعاطلين العراقيين.

إلا إننا نعتقد أن هذا الرقم ينطوي على مبالغة واضحة لا تستند الى أسس موضوعية حيث يتجاوز بكثير الأرقام التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء، والذي هو جهاز متخصص في هذا المجال، بين فترة وأخرى عن مستويات البطالة في البلد، إضافة إلى بعض الإحصائيات الأخرى التي وضعت من قبل إحدى الجهات المعنية وهي رابطة العاطلين عن العمل التي تشكلت بعد سقوط النظام مباشرة، إذ تشير تقديراتها إلى تسجيل ما يقرب من ٣,٥ مليون عاطل عن العمل في العراق منذ أيار ٢٠٠٣، وفي المقابل فإنه، حسب تقديراتها، لم يتم توفير سوى مليون فرصة عمل ولكن بأجور زهيدة لا تتعدى المائة ألف دينار، وهذا يعني بقاء ٢,٥ مليون عاطل يبحثون عن عمل.

إلا أن هناك تقديرات أخرى توصل إليها المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في كركوك في أواسط تشرين الأول الماضي أشارت إلى أن قوة العمل العاطلة تبلغ قرابة ٥ ملايين عامل. إلا أن هذا الرقم باعتقادنا يغاير الحقيقة أيضاً حيث يتجاوز بكثير الأرقام التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء وهو الدائرة المعتمدة في هذا المجال، كما يبلغ ضعف الرقم الذي حددته الرابطة المذكورة.

بعض أسباب تفاقم البطالة

لعل من الأسباب الجوهرية وراء استمرار أزمة البطالة هو ما يتردد عن العديد من المسؤولين وخاصة في وزارة المالية من أن هذه المشكلة يعود تعثر معالجتها إلى عدم توفر المبالغ اللازمة لدفع رواتب الموظفين الجدد فضلاً عن الأولوية قد أعطيت لإعادة المفصولين السياسيين إلى الخدمة بالرغم من أن العديد من المفصولين بانتظار العودة إلى وظائفهم وأن من أعيد منهم حتى الآن لا يشكل إلا نسبة محددة.

ولا شك في أنه بالإضافة إلى ذلك توجد أسباب أخرى فاقمت من مشكلة البطالة قبل سقوط النظام البائد، منها الاستخدام غير العقلاني لموارد الدولة والبطء الشديد في تنمية القطاع الزراعي، وهيمنة الذهنية العسكرية لدى قادة النظام السابق التي دفعت به إلى توجيه موارد مالية كبيرة تزيد على الإيرادات النفطية نحو الأغراض العسكرية والتسلح، وإقامة الصناعات العسكرية وخوض الحروب الخارجية والداخلية دون مبرر مما أسهم في تدمير البلاد والمشاريع التي أقيمت على مدى أكثر من أربعين عاماً. وقد أدت تلك السياسات الهوجاء إلى استهلاك الثروة الوطنية دون أن يصاحب ذلك خلق ثروة جديدة لتعويضها أو تعظيمها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي من خلال تحسين الدخل الفردي.

تضاف إلى ذلك سياسات القمع والإرهاب الدموي وتزايد الهجرة والتهجير القسري لعدد كبير من الرجال القادرين على العمل، والهجرة الفلاحية من الريف إلى المدينة التي أدت إلى اكتظاظ المدينة بهم، وبالتالي عجزها عن توفير فرص عمل مناسبة لهم.

ومن الأسباب الأخرى أيضاً مشكلة تدني الرواتب التقاعدية التي لا تغري الموظف الذي أكمل السن القانونية لخدمته بالتنحي عن الوظيفة وبالتالي حرمان الشباب الخريجين الجدد من الحصول على فرصة للتعيين في دوائر الدولة، كما إن العديد من خريجي المدارس المهنية والكليات لا يجدون العمل المناسب لاختصاصاتهم الدراسية. إضافة إلى ما سببته إجراءات النظام المباد في أواخر الثمانينيات حينما بادر تحت ضغوط الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي سببتها الحرب العراقية - الإيرانية، إلى بيع مشاريع القطاع العام إلى مجموعات معينة من أقارب النظام وحاشيته وبأسعار بخسة لا تتناسب مع كلفها الحقيقية، مما تسبب في تكبيد الدولة خسائر مالية فادحة فضلاً عن تفييض الآلاف من الأيدي العاملة.

ولعل من الأسباب الأخرى لزيادة البطالة هو ما تواجهه صناعاتنا الوطنية، بجميع قطاعاتها، من مشاكل عديدة تمثل في ضعف التخصيصات والاستثمارات، وفي كثرة العطلات التي تتعرض لها المكائن والمعدات بسبب قدمها وعدم توافر قطع الغيار والأدوات الاحتياطية لصيانتها أو استبدال ما تلف منها، وبالتالي عدم تمكنها من إنتاج سلع بمواصفات مقبولة قابلة لمنافسة البضائع الأجنبية التي غزت العراق في الآونة الأخيرة، فضلاً عن ذلك فإن هذه المصانع بسبب تلك المشاكل تعمل بنصف طاقتها أو أقل من ذلك، أو ربما بربع طاقتها الإنتاجية كما يقول بعض المختصين العاملين في الميدان الصناعي الخاص. فضلاً عن تعثر حملة إعادة الإعمار حتى الآن.

بعض المقترحات اللازمة لتذليل مشكلة البطالة

إزاء هذه المشاكل وغيرها فإن الضرورة الوطنية تقتضي توفير الدعم اللازم للقطاع الخاص ومساعدته في النهوض من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يؤدي بالنتيجة إلى النهوض بالإنتاج الوطني وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل. على أن ذلك يتطلب توفير الظروف الملائمة ووضع حد لسياسة الإغراق التي تواجهها صناعتنا الوطنية في السوق المحلية، ووضع ضوابط محددة للاستيراد. وإخضاع المواد المستوردة لإجراءات السيطرة النوعية والرقابة الصحية.

كما إن دعم الصناعة الوطنية يتطلب إعادة نشاط صندوق التنمية الصناعية لدعم المعامل المتوقفة والمتعثرة وتفعيل دور القطاع المصرفي في مجال دعم الصناعات الوطنية، وخاصة المصرف الصناعي، من أجل تمكينه من توفير القروض المناسبة للقطاع الخاص. وفرض ضريبة الإعمار الحالية البالغة ٥٪ على السلع الجاهزة بعد الإنتاج وليس على المواد الأولية.

إلى جانب ذلك ينبغي البحث عن فرص عمل للفئات المهمشة من النساء والمعوقين وأصحاب المهن والحرف العائلية والتركيز على المشاريع الكثيفة. وتوفير المبالغ اللازمة لمنح القروض الصغيرة لأصحاب هذه الحرف.

كما ينبغي على الدوائر المعنية إعداد آليات مناسبة لعمليات تدريب وتشغيل الأيدي العاملة بما يؤدي إلى امتصاص المزيد من العاطلين عن العمل حيث يعتبر القضاء على البطالة عاملاً مهماً في استتباب الأمن والاستقرار في البلد.

وغني عن البيان أن إعادة النظر بمستويات الرواتب التقاعدية وإنصاف المتقاعدين من شأنه المساهمة بصورة جدية في توفير آلاف الوظائف للخريجين وغيرهم من الشباب المؤهلين للعمل. كما ينبغي إعادة النظر في بعض المناهج الدراسية من أجل تمكين الشباب من التحصيل العلمي الذي يواكب التطور الاقتصادي والصناعي في البلد، حيث تؤدي المناهج الدراسية دوراً مهماً في إعداد الأيدي العاملة المناسبة لتفعيل حركة إعادة الإعمار.

إلا أن ما يلفت النظر هو أن استراتيجية التنمية الوطنية للسنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ التي نشرتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مؤخراً في الصحف المحلية قد خلت من الإشارة إلى وجود برنامج وطني واضح لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، على الرغم من أن هذه الوزارة في مقدمة الوزارات المعنية في هذا الموضوع، إلا أن التخفيف من تفاقم هذه المشكلة يبقى باعتقادنا مرهوناً بالمباشرة الجدية في حملة الإعمار ومبادرة الدول المانحة إلى تقديم ما وعدت به من أموال للبدء في هذه الحملة.

مليار دولار لتأهيل القطاع النفطي في العراق

صرح وزير النفط ثامر الغضبان أن الحكومة العراقية قامت بتخصيص ١,٢ مليار دولار لتأهيل القطاع النفطي العراقي والوصول بالطاقة الانتاجية الى ٣,٢ مليون برميل يوميا في العام المقبل. وبين الوزير أن الطاقة الانتاجية للنفط الخام الحالي تبلغ ٢,٨ مليون برميل يوميا تنتج حقول الجنوب منها ٢,١ مليون برميل، في حين تنتج الحقول الشمالية ٧٠٠ الف برميل. وأضاف الوزير أن قطاع النفط العراقي الذي اعتمد على المنحة الامريكية باستطاعته الوصول الى طاقة انتاجية تقدر بستة ملايين برميل يوميا بحلول نهاية هذا العقد اذا تم توفير ٢٥ مليار دولار لأعادة تأهيل وصيانة القطاعات النفطية.

رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الاساسية بليبيا

قال رئيس الوزراء الليبي شكري غانم إنه يعتزم تحرير اقتصاد بلاده من خلال الغاء دعم الدولة للكهرباء والوقود والمواد الغذائية الاساسية، البالغة قيمته قرابة خمسة مليارات دولار.

وأوضح غانم، في مقابلة مع وكالة فرانس برس، إن هذه الاجراءات تعتبر ضرورية لدعم وتقوية الاقتصاد الليبي.

واضاف أن الحد الادنى للاجور سيتضاعف من اجل منع الليبيين من التعرض إلى الكثير من الضرر بسبب تلك الاجراءات، كما ستخفض الضرائب.

يذكر أن ليبيا تسعى إلى تحديث اقتصادها بعد رفع العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية الدولية التي كانت مفروضة عليها.

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد ألغى في العشرين من ايلول الماضي الحظر التجاري المفروض على ليبيا مكافأة لها على قرارها في التخلص من أسلحة التدمير الشامل ودفع التعويضات لضحايا حادث لوكربي.

وكانت واشنطن قد جمدت معظم اجراءات الحظر في نيسان الماضي حين أعلنت ليبيا قرارها التخلص من تلك الاسلحة.

إسرائيل تؤجل التصويت على الميزانية لعام ٢٠٠٥

قرر رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون ووزير ماليته بنيامين نتانياهو تاجيل تصويت حاسم على الميزانية لعام ٢٠٠٥ في الكنيست الى اجل غير مسمى وفق ما اعلن التلفزيون الرسمي.

وقال التلفزيون ان القرار اتخذ في ختام اجتماع بين الرجلين في وقت بدا فيه ان المشروع لن يمر مما يعرض للخطر مستقبل الحكومة.

واشارت الاذاعة الى ان شارون سعى قبل هذا القرار الى استمالة زعيم المعارضة العمالية شيمون بيريز لضمان تاييد حزبه لكن بيريز لم يستجب لهذه المحاولة.

واعلن بيريز في تصريحات نقلتها الاذاعة ان على شارون اذا ما اراد التفاوض لنيل تاييد حزب العمل ان يرجيء التصويت لفترة اسبوع على الاقل.

ويعارض حزب العمل السياسة الاجتماعية والاقتصادية لشارون رغم مواقفه الداعمة لخطة الانسحاب من غزة التي اقرت في الكنيست بفضل حزب العمل في وقت عارضها العديد من كتلة شارون في حزب الليكود.

مشروع بي أي إي سيستمز للجيش الاميركي

وقع اختيار لوكهيد مارتن على شركة الطيران والأنظمة الدفاعية المتطورة برا وبحرا وجوا وفضاء "بي أي إي سيستمز" للمشاركة في مرحلة ما قبل تطوير وعرض النظام((Pre-SDD الخاص ببرنامج النظام الراديوي التكتيكي المشترك للمعدات المحمولة جوا والسفن وكذلك المحطات الثابتة (.AMF JTRS) وسيوفر هذا البرنامج الذي تقوم بادارته كل من القوات الجوية الاميركية والبحرية الاميركية قدرات اتصالات من الجيل الثاني للقوات المسلحة الاميركية من جانب وتقنية تعزيز المعرفة بالوضع الميداني لساحة القتال في الجانب الآخر. وتبلغ قيمة العقد الذي حصلت لوكهيد مارتن عليه ٥٠ مليون دولار ويمتد لمدة ١٥ شهرا مع احتمال أن تصل قيمة هذا البرنامج إلى مليار دولار في السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتشمل الاتفاقية تطوير انظمة اتصالات حديثة تعتمد على تقنيات راديوية يتم التعريف بها من خلال برمجيات خاصة لتنفيذ العمليات الدفاعية من خلال شبكة الاتصال. وعلاوة على ذلك توفر أنظمة AMF JTRSتفوقا هائلا في مسرح العمليات من خلال تطبيقات الاتصالات الصوتية والفيديوية ونقل البيانات في منتهى السلاسة وبالزمن الفعلي بين قوات العمليات المتمركزة ضمن السفن والغواصات والمعدات المحمولة جوا والمواقع الأرضية الثابتة في مختلف أرجاء العالم. يذكر أن "بي أي إي سيستمز" وهي شركة دولية متخصصة في تطوير ودعم وتقديم الانظمة الدفاعية والجوية المتطورة تتولى مسؤولية هيكلة وتحليل الأنظمة والشبكات وعمليات النمذجة والحلول الافتراضية وتحليل متطلبات الأجهزة التقنية والبرمجيات وتطوير مواصفات مجموعة متكاملة من السفن SIKكما تقوم الشركة بتصميم وتصنيع ودعم الطائرات العسكرية والسفن والغواصات ومنظومات الرادار والاجهزة الملاحية للطائرات وانظمة الاتصالات والالكترونيات وانظمة الاسلحة الموجهة. كما تعد الرائدة في التطوير التكنولوجي من خلال سجل حافل يعود الى مئات السنين. وتأتي الشركة في الصدارة لما يتعلق بابتكار وتطوير الجيل التالي من الانظمة الدفاعية الذكية. وتمارس "بي أي إي سيستمز" عمليات مكثفة في القارات الخمس ولديها عملاء في اكثر من ١٣٠ دولة. ويعمل في الشركة ٩٠ الف شخص ويبلغ اجمالي مبيعاتها السنوية ١٨ مليار دولار من خلال شركاتها المملوكة لها بالكامل ومشاريعها المشتركة.

تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين هذا العام ،الاردن والعراق يمهدان لتوقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون المشترك

شكل العراق على مدار عقدين من الزمن الشريك التجاري الاول للاردن حيث ارتبط البلدان فيما مضى باتفاقيات وبروتوكولات تجارية ونفطية جعلت الجزء الاكبر من الصادرات الاردنية يتوجه الى السوق العراقية، فيما ظل الاردن ولاكثر من عشر سنوات يعتمد على العراق كمصدر وحيد للنفط .

وقد بلغت الصادرات الاردنية الى العراق عام ٢٠٠١ قرابة ٣٠٠ مليون دينار، وفي عام ٢٠٠٢ قرابة ٣١٢ مليون دينار، فيما بلغت المستوردات من العراق في هذين العامين ٤٨٥,٥ مليون دينار عام ٢٠٠١، وفي عام ٢٠٠٢ بلغت ٥٣٢,٥ مليون دينار، وقد تراجعت التجارة في عام ٢٠٠٣ خاصة في الفترة الاولى التي تلت احتلال العراق، وبلغت الصادرات الاردنية للعراق ٢٢٤ مليون دينار بينما بلغت المستوردات من العراق ٢٦٥,٦ مليون دينار، وخلال الشهور الثمانية الاولى من هذا العام بلغت الصادرات الاردنية الى العراق ٢٥٤ مليون دينار مرتفعة من ١٠٨ ملايين دينار في نفس الفترة من العام الماضي، فيما بلغت المستوردات من العراق ٢٨٧,٥ مليون دينار مقارنة مع ٢٥٤ مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي مما يشير الى تنامي حجم التجارة بين البلدين وخاصة عودة الصادرات الاردنية الى السوق العراقية .

وتشير ارقام الاحصاءات العامة الى زيادة قيمة المواد المعاد تصديرها الى العراق خلال الشهور الثمانية الاولى هذا العام لتبلغ ١١٧,١ مليون دينار مقارنة مع ٨٧ مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي .

وخلال هذا العام عادت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاردن والعراق لتنمو من جديد في اطار من التعاون المشترك الذي اقرته اللجان والاجتماعات المشتركة بين مسؤولي البلدين وممثلي القطاع الخاص فيهما حيث ان القطاع الخاص هو الذي يؤدي الدور الاساسي في تعزيز حركة التجارة في الاتجاهين، وقد اعتمد الجانبان الكثير من الاتفاقيات التي كانت موقعة بين حكومتي البلدين في سنوات سابقة .

التجارة الحرة وتطوير الاتفاقيات

وقالت مصادر القطاع الخاص الذي شارك بفعالية في اجتماعات اللجنة المشتركة الاردنية العراقية ان البلدين اتفقا على تدعيم وتنمية العلاقات الاقتصادية في كافة المجالات وتطوير التجارة من خلال تحديث اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي وقعت بين البلدين عام ١٩٨٠، وذلك للوصول الى اتفاقية تكامل اقتصادي تتناسب مع التطورات حيث سيتم اعداد مسودة لاتفاقية جديدة قريبا كما سيتم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة .

واكدت المصادر التجارية لـ (الدستور) ان الاردن والعراق سيعملان على تنظيم المعارض لمنتجاتهما الوطنية التي تسهم في التعريف بتلك المنتجات وترويجها وتسويقها في اطار زيادة حجم التجارة الى جانب تسهيل اجراءات دخول التجار ورجال الاعمال من كل بلد الى البلد الآخر فضلاً عن التعاون في مجال المواصفات والمقاييس .

وكان العراق قد ابدى استعداده لتزويد الاردن من احتياجاته من مادة الكبريت باسعار تشجيعية حيث يعتبر العراق من اكبر منتجي هذه المادة والتي يستخدمها الاردن في صناعة الفوسفات، كما رحب العراق حسب المصادر التجارية بدخول الشركات الاردنية في المناقصات الخاصة بتعاقدات المؤسسات العراقية لاستيراد المواد الغذائية الداخلة ضمن البطاقة التموينية، خاصة وان تلك المناقصات تطرح وفق اسس المنافسة والجودة والالتزام بالمواصفات المطلوبة فيما يتعاون البلدان على الحدود لمنع خروج المواد الممنوع تصديرها من العراق .

وبينت المصادر التجارية ان الاردن والعراق سيعملان على عقد ملتقى للتعاون الاقتصادي في البلدين بالتناوب حيث يجمع الحكومات والقطاع الخاص لدراسة برامج عمل ومشاريع الاعمار والبناء والتحديث، وتحديد فرص التعاون المشترك، وبينت المصادر ان الشركات الاردنية تمتاز بالخبرات والكفاءات الجيدة خاصة في مجالات الانشاءات والمقاولات والخدمات الهندسية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والمصرفية والتأمين والصحة .

المستحقات المالية على العراق

ومن الجدير بالذكر ان البلدين اتفقا على دراسة اتفاقية للترتيبات المصرفية لتسوية الاقساط والفوائد وفوائد التأخير المستحقة على العراق لصالح البنك المركزي الاردني، وقد كانت تلك الاتفاقية قد وقعت في نهاية عام ٢٠٠٢ اي قبل احتلال العراق، ويذكر ان تلك المستحقات التي ترتبت على العراق نتجت عن الفروقات بين قيمة النفط المصدر للاردن والبضائع والخدمات الاردنية المصدرة للعراق، ويأتي اتفاق البلدين على دراسة هذا الموضوع في اطار اغلاق الملف المالي بين البلدين تمهيدا لبدء صفحة جديدة من التعاون، وتبلغ المبالغ المستحقة على العراق للاردن قرابة ١,٣ مليار دولار وهي حسب مصادر مالية لا تعتبر ديونا اذ انها نتجت عن تعاملات تجارية .

وقد جاء اتفاق البلدين ذلك في اطار التعاون المالي الذي اتفق من خلاله ايضا على تشكيل لجنة لمتابعة شؤون الودائع العراقية المجمدة في المملكة لتسوية هذه الامور، حيث سيتم عقد اجتماع للجنة قريبا.

اتفاقيات جديدة

وبينت المصادر الاقتصادية ان الاردن والعراق قررا دراسة عدد من الاتفاقيات تمهيدا لتوقيعها في اقرب وقت ومنها اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي واتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات لتنمية وتطوير المشاريع المشتركة واتفاقية للتعاون الكمركي في مجال تطبيق التشريع وتدارك المخالفات فيما اتفق البلدان على تشجيع اقامة المشاريع الصناعية خاصة بين القطاع الخاص في البلدين والاستفادة من المواد الاولية في البلدين وتأهيل بعض الصناعات القائمة ومشاركة الشركات الاردنية في مناقصة مستلزمات الانتاج التي تعلن من جانب العراق .

واوضحت المصادر ان البلدين يستعدان لتعزيز التعاون في مجالات تأهيل وتطوير المؤسسات والبنية التحتية وتدريب الكوادر البشرية من خلال عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم خاصة التعاون في مجالات حماية الملكية الفكرية والقضايا الكمركية وترويج الصادرات وتأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبناء الجامعات والمدارس، وحوسبة التعليم واقامة المناطق والمدن الصناعية وتشجيع الاستثمار واقامة الحكومة الالكترونية واعداد التشريعات وتنظيم قطاع المصارف والمال وعقد برامج تدريبية وتبادل الخبرات.

البنوك وتكنولوجيا الاتصالات

من جهة اخرى فان عددا من البنوك الاردنية ابدت رغبتها في دخول السوق العراقية والعمل بها مباشرة وكذلك تقديم خبراتها في تنظيم وتطوير القطاع المصرفي والسوق المالية الى جانب عرض الاردن امكانية تبادل الخبرات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من التجربة الاردنية في ذلك وتطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وتبسيط الاجراءات المتعلقة بذلك وتعزيز البرامج التعليمية والتدريبية في مجال تقنية المعلومات والاستفادة من تجربة هيئة الاتصالات الاردنية في تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتنظيم عملية الترخيص لشركات الاتصالات والانترنت، وادخال مساقات تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات وهندسة البرمجيات وبرامج الشبكات والتجارة الالكترونية والذكاء الصناعي ضمن مساقات التعليم الجامعي، وكذلك حوسبة المناهج التربوية في وزارة التربية وفي جانب الاستفادة من خبرات القطاع الخاص الاردني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني، وانشاء مراكز تدريب في حقول تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والاتصالات لتطوير الموارد البشرية في المؤسسات العراقية والاستفادة من خبرة الشركات الاردنية في تصميم البرامج المحاسبية للبنوك وشركات التأمين والاسواق المالية .

وافادت مصادر القطاع الخاص في اللجنة المشتركة ان البلدين اكدا ضرورة التعاون في مجال الطاقة والنفط والثروات المعدنية، ويذكر ان الاردن بدأ باتخاذ اجراءات لانجاز مشروع لتزويد المنطقة القريبة من العراق بالكهرباء من الشركة الوطنية الأردنية، كما سيتم بحث امكانية قيام شركات الكهرباء الاردنية في اعمال الصيانة لمكونات النظام الكهربائي العراقي في المنطقة الغربية .

وفي مجال التعاون النفطي فان الاردن يسعى الى تفعيل اتفاقية تشغيل الكوادر العراقية في مجال الحفر وكهرباء وميكانيك الحفارات لتشغيل الحفارات الاردنية، وكذلك الاستعانة بالخبرات النفطية العراقية في مجال هندسة وجيولوجيا المكامن واستخدام معدات التصوير الكهربائي العراقية الحديثة في حقل الريشة للغاز واجراء دراسات تكاملية ومكمنية للغاز الطبيعي واستكمال اجراءات انجاز خريطة جيولوجية للمناطق الحدودية المشتركة.

واكدت مصادر القطاع الخاص ان الأردن والعراق يعملان على تطوير علاقاتهما في مجالات النقل بكافة أشكاله البري والجوي والبحري والسكك الحديد وكذلك التعاون في مجال الزراعة، والاعمار والإسكان والصحة والدواء.